المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵏⵙⵉ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵍⵉⵜ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 21 نونبر 2023

690

في هذا العدد

اجتماعات وزيارات المكتب.....02

جدول أعمال المجلس.....06

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....07

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

أنشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية.....13

أيام دراسية وندوات موضوعاتية.....16

أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية.....18

▪ اجتماع المكتب رقم 2023/26

ليوم الإثنين 13 نونبر 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 13 نونبر 2023 اجتماعا برئاسة السيد النعم ميارة رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

▪ محمد حنين	:	النائب الأول للرئيس؛
▪ أحمد اخشيشن	:	النائب الثاني للرئيس؛
▪ عبد الإله حفظي	:	محاسب المجلس؛
▪ محمد سالم بنمسعود	:	محاسب المجلس.
▪ ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
▪ مصطفى مشارك	:	أمين المجلس؛
▪ عبد الرحمان وافا	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

▪ فؤاد القادري	:	النائب الثالث للرئيس؛
▪ المهدي عثمون	:	النائب الرابع للرئيس؛
▪ عبد السلام بلقشور	:	النائب الخامس للرئيس؛
▪ جواد الهلالي	:	أمين المجلس.

← قرار رقم 2023/26/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 30 أكتوبر 2023.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2023/26/02 ببرمجة جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور النائب الخامس للرئيس والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 61.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.292 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 سبتمبر 1977) المتعلق باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية الحيوانات الداجنة من الأمراض المعدية".

← قرار رقم 2023/26/03 بالدعوة لاجتماع ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 على الساعة الواحدة زوالا، لتنظيم المناقشة بالجلسة التشريعية المذكورة.

← قرار رقم 2023/26/04 بالإحالة إلى اللجان الدائمة المختصة، والإعلان في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 عن التوصل بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛ (أودع بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة)؛
- مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي؛ (أودع بالأسبقية لدى مكتب المجلس من لدن السيد رئيس الحكومة)؛
- مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. (ورد من مجلس النواب).

←قرار رقم 2023/26/05 بالجدولة الزمنية لدراسة مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، على أساس التشاور في ذلك مع ندوة الرؤساء، كالآتي:

- الفترة الممتدة من 16 نونبر إلى 04 دجنبر 2023: دراسة مشروع قانون المالية بلجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية من لدن اللجان الدائمة بالمجلس؛
- الثلاثاء والأربعاء 05 و06 دجنبر 2023: دراسة مشروع قانون المالية في الجلسات العامة.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2023/26/06 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 المخصصة لمساءلة وزير الصحة والحماية الاجتماعية، ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، والوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان، برئاسة السيد عبد السلام بلقشور النائب الخامس للرئيس والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2023/26/07 بإحالة ثلاثة طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 نونبر 2023، إلى الحكومة لتحديد الموقف منها طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، حول:

- "احترام الحريات النقابية من طرف المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي: مدينة العيون نموذجا"، تقدم به السيد الكرش خليهن منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- "معاناة الأسر من صعوبة استفادة أطفالهم حديثي الولادة ممن يعانون من مضاعفات صحية من الخدمات الاستشفائية الضرورية"، تقدم به السادة المصطفى الدحماني، سعيد شاكر، محمد بن فقيه عن مجموعة العدالة الاجتماعية؛
- "التدابير الاستعجالية للحكومة لوقف نزيف الاحتقان بقطاع التعليم وتمكين التلاميذ من حقهم في التمدرس"، تقدم به السيد خالد السطي.

← قرار رقم 2023/26/08 بتعميم جواب السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات على مكونات المجلس، بخصوص التعهدين اللذين التزم بهما في جوابه خلال جلستي الأسئلة الشفهية المنعقدتين بتاريخ 09 ماي 2023 و18 يوليوز 2023.

❖ تقييم السياسات العمومية:

← قرار رقم 2023/26/09 باتخاذ القرار النهائي في اجتماع لاحق للمكتب بشأن إحداث مجموعة موضوعاتية مؤقتة، واختيار محور للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية برسم السنة التشريعية 2023-2024، من أحد المحورين التاليين: السياسات المتعلقة بتدبير الكوارث الطبيعية، أو تقييم السياسات العمومية في المجال السياحي.

❖ الملتقى البرلماني للجهات:

← قرار رقم 2023/26/10 بانتداب السيدين أحمد اخشيشن وعبد الإله حفظي لرئاسة جلسات الندوة الموضوعاتية التحضيرية لأشغال الملتقى البرلماني الخامس للجهات، بشراكة مع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة يوم الخميس 16 نونبر 2023 في موضوع "التنمية الجهوية: رهانات التخطيط وتحديات التنزيل".

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2023/26/11 بتلبية دعوة البرلمان الأنديني من أجل مشاركة ممثل عن المجلس في أشغال الجمعية العامة للبرلمان المذكور، التي ستنعقد بالإكوادور خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 25 نونبر 2023.

❖ التنسيق بين مجلسي البرلمان:

← قرار رقم 2023/26/12 بالموافقة على مقترح لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، المنعقدة بتاريخ 07 نونبر 2023، بتنظيم ندوة لتخليد ذكرى مرور 60 سنة من الحياة البرلمانية الوطنية.

❖ مختلفات:

← قرار رقم 2023/26/13 بانتداب السيد عبد الإله حفظي لتمثيل المجلس في المؤتمر الدولي حول "مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف" يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 بالرباط، المنظم من قبل المرصد المغربي حول التطرف والعنف ومنظمة الإيسيكو بشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد.

← قرار رقم 2023/26/14 بالموافقة على اقتراح السيد وزير العدل انتداب ثلاثة أعضاء من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالمجلس للمشاركة ضمن الوفد الرسمي المعني بفحص التقرير الدوري الجامع للتقارير الدورية 19، 20 و21 للمملكة المغربية المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، يومي 22 و23 نونبر 2023 بجنيف، وإحالة المراسلة إلى اللجنة المذكورة، مع مراعاة مقاربة النوع ومبدأ التناوب في الاختيار.

❖ للمتابعة:

← وضعية مشاريع ومقترحات القوانين قيد الدرس بالمجلس؛

← برنامج اجتماعات اللجان الدائمة؛

←محور النسخة المقبلة للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية.

❖ جلسة عامة للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين جاهزة.

يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 21 نونبر 2023 مباشرة بعد الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية، جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛
- مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي؛
- مشروع قانون رقم 41.23 يقضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المتعلقة بالاشتراكات والزيادات ومصاريف المتابعات والغرامات، الواجبة على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

❖ دراسة مشروع القانون المالي لسنة 2024 على مستوى لجنة المالية وباقي اللجان الدائمة، ومشاريع قوانين أخرى على جدول أعمالها.

شرعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في دراسة مشروع المالية لسنة 2024، حيث عقدت يوم الخميس 16 نونبر اجتماعا تم خلاله تقديم المشروع من طرف وزيرة الاقتصاد والمالية السيدة نادية فتاح من خلال عرض حول أهم مضامين المشروع.

واستعرضت السيدة فتاح أهم التدابير التي تضمنها مشروع القانون كما صادق عليه مجلس النواب، والتي همت، بالأساس، إصلاح الضريبة على القيمة المضافة بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات، والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، وواجبات التسجيل، وتعريفة الرسوم الجمركية.

وأكدت الوزيرة أن المشروع يأتي استجابة للتوجهات العامة وأولويات الدولة المتمثلة في تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية، ومواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، ومواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز استدامة المالية العمومية.

وأبرزت أن مشروع القانون يعكس الحرص على التقليص التدريجي لعجز الميزانية بما يمكن من وضع المالية العمومية في مسار تقليص حجم المديونية وتعزيز التوازن المالي، مشيرة إلى ارتفاع متوقع لنسبة المداخيل الجارية بـ 8,5 في المائة مقارنة مع سنة 2023، وزيادة النفقات الجارية بنسبة 5,3 في المائة، وارتفاع نفقات الاستثمار ورصيد الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 10 و42,9 بالمائة على التوالي.

وخلال اليوم الموالي، الجمعة، استأنفت اللجنة أشغالها بإجراء المناقشة العامة للمشروع، على أن تعقد اجتماعين آخرين يومي الخميس 23 والجمعة 24 نونبر 2023 يخصصان للمناقشة التفصيلية لمواد المشروع.

وبالموازاة مع ذلك شرعت باقي اللجان الدائمة يوم أمس الإثنين 20 نونبر 2023 في دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة في اختصاصها، وذلك كما يلي:

- لجنة الداخلية: مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجيستيك؛
- لجنة التعليم: مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- لجنة العدل: مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

من جهة أخرى عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان يوم الثلاثاء 14 نونبر2023 اجتماعا خصص للمناقشة العامة لمشروع قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة.

أما لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية فقد أنهت يوم الخميس 16 نونبر 2023 دراسة مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، حيث صادقت عليه بالإجماع.

كما أنهت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال الاجتماع الذي عقدته يوم الأربعاء 15 نونبر2023 دراسة مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر وصادقت عليه بالإجماع.

الثلاثاء 21 نونبر 2023

❖ **لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:**

- الساعة التاسعة والنصف صباحا بالقاعة 5 بالطابق الثالث.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

- مباشرة بعد الجلسة العامة بقاعة عكاشة.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

الأربعاء 22 نونبر 2023

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

- الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

- الساعة العاشرة صباحا بالقاعة 2 الطابق الأول

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

- الساعة الرابعة بعد الزوال بالقاعة 2 الطابق الأول.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية

❖ **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:**

- الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

الخميس 23 نونبر 2023

❖ **لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.**

❖ ابتداء من الساعة العاشرة صباحا:

✓الشروع في مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2024.

❖ **لجنة القطاعات الإنتاجية:**

- الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الندوات.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

الجمعة 24 نونبر 2023

❖ **لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.**

❖ ابتداء من الساعة العاشرة صباحا:

✓مواصلة مناقشة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2024.

❖ **لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:**

- الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.

الإثنين 27 نونبر 2023

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

- الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

- الساعة الواحدة زوالا بقاعة عكاشة.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

❖ **لجنة القطاعات الإنتاجية:**

- الساعة الحادية عشرة صباحا بالقاعة 2 الطابق الأول.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

❖ **لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج:**

- الساعة العاشرة والنصف صباحا بالقاعة 6الطابق الثالث.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

❖ **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.**

- الساعة الرابعة بعد الزوال بالقاعة 5 بالطابق الثالث:

✓تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

الثلاثاء 28 نونبر 2023

❖ **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:**

- مباشرة بعد الجلسة العامة بقاعة الندوات.

✓تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء.

الأربعاء 29 نونبر 2023

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

- الساعة الحادية عشرة والنصف بقاعة الندوات

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

- الساعة الثالثة بعد الزوال بالقاعة 6 الطابق الثالث.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة.

❖ **لجنة القطاعات الإنتاجية:**

- الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة عكاشه:

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

❖ **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية**

- الساعة العاشرة صباحا بالقاعة 2 الطابق الأول:

✓مواصلة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء.

❖ **لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج.**

- الساعة الثالثة بعد الزوال بالقاعة 4 بالطابق الثاني:

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقومين وأعضاء جيش التحرير.

الخميس 30 نونبر 2023

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

- الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الندوات

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

❖ **لجنة القطاعات الإنتاجية:**

- الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة عكاشة.

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

❖ **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية**

- الساعة الثالثة بعد الزوال بالقاعة 5 بالطابق الثالث:

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

الجمعة فاتح دجنبر 2023

❖ **لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.**

❖ على الساعة السادسة مساء:

✓آخر أجل لإيداع التعديلات حول مواد مشروع قانون المالية بإدارة اللجنة.

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:**

- الساعة العاشرة صباحا بقاعة الندوات

✓دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

الاثنين 4 دجنبر 2023

❖ **لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.**

❖ على الساعة العاشرة صباحا:

✓البت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2024.

❖ رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس النواب الإيرلندي.

أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم الأربعاء 15 نونبر 2023 بمقر المجلس مباحثات مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس النواب الإيرلندي السيد شارل فلاناغان والوفد المرافق له.

وخلال هذا اللقاء، استعرض الجانبان أوجه علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، القائمة على القيم المشتركة والاحترام المتبادل.

في هذا الإطار جدد السيد الرئيس شكره لإيرلندا حكومة وبرلمانا وشعبا، على الدعم الذي قدمته للمملكة إثر الزلزال الذي ضرب مؤخرا منطقة الحوز، معبرا عن تقديره لهذه المبادرة الإنسانية. كما أشاد السيد الرئيس بجودة العلاقات السياسية بين البلدين، وأكد حرص المملكة على الارتقاء بها لتشمل مختلف المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية.

وبعد أن قدم نظرة موجزة عن تركيبة واختصاصات مجلس المستشارين وموقعه الدستوري المتميز، أكد السيد الرئيس أن المجلس يولي اهتماما بالغا لتطوير العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين بالمملكة المغربية وجمهورية إيرلندا، مشيرا إلى أهمية التعاون البرلماني كقاطرة للدفع بالتعاون الثنائي خدمة للقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفيما يخص قضية الصحراء المغربية، ثمن رئيس مجلس المستشارين الموقف الإيرلندي الداعم لقرارات مجلس الأمن الدولي وللحل السلمي لتسوية هذا النزاع المفتعل. كما أطلع السيد الرئيس بالمناسبة الوفد الإيرلندي على مختلف أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية، مقابل الوضع المأساوي الذي يعيشه المحتجزون في مخيمات تندوف بالجنوب الجزائري.

من جهته، أشاد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع بمجلس النواب الإيرلندي بمتانة العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين، معتبرا أن قرار بلاده تعيين سفير جديد لها بالرباط لأول مرة قبل نحو سنتين، دليل على رغبتها في تعزيز التعاون مع المملكة والارتقاء به إلى مستوى أفضل.

كما شدد السيد فلاناغان على دور الدبلوماسية البرلمانية في دعم هذه الدينامية، معربا عن أمله في أن تساهم الزيارة المرتقبة لرئيس مجلس الشيوخ الإيرلندي للمغرب، في تعبيد الطريق أمام تعاون مثمر بين البلدين يشمل كافة المجالات.

في نفس السياق، اعتبر السيد فلاناغان أن المغرب هو بمثابة بوابة إيرلندا نحو القارة الإفريقية، مشيرا إلى أنه تابع باهتمام الخطاب الملكي الأخير بمناسبة الذكرى الـ 48 للمسيرة الخضراء المظفرة، حيث عبر عن استعداد بلاده للانخراط في الشراكة المعلنة بين المملكة المغربية والضفة المتوسطية والأطلسية.

وقد اتفق الجانبان على تكثيف الزيارات بين برلمانيي البلدين وتقاسم وجهات النظر بشأن العديد من القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام البرلماني المشترك.

❖ استقبال سفير جمهورية بنما بالمغرب

استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 السيد توماس أنطونيو غواروديا ويليامسون سفير جمهورية بنما المعتمد في الرباط.

في البداية، أعرب السيد الرئيس عن سعادته بهذا اللقاء الذي يعكس جودة العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين، مجددا رغبة المملكة الأكيدة في توطيد التعاون الثنائي مع بنما وتجاوز كل العراقيل التي يمكن أن تعترضه.

وأكد السيد الرئيس أن المغرب ينظر إلى علاقاته مع بنما في إطار المراهنة الصادقة على خيار التعاون جنوب-جنوب بهدف تمتين العلاقات بين الشعوب وتعزيز التعاون في شتى المجالات. وذكر السيد الرئيس في هذا الصدد بالخطاب الملكي الأخير بمناسبة الذكرى الـ 48 للمسيرة الخضراء، الذي اعتبر أن "الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو إفريقيا، ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي".

كما سجل السيد الرئيس الحضور الفاعل للبرلمان المغربي، باعتباره شريكا حقيقيا موثوقا، في مختلف التكتلات البرلمانية على امتداد أمريكا اللاتينية والكرايبب، مبرزا حرص مجلس المستشارين على لعب دور محوري في التقريب بين هذين الفضائين الجغرافيين المتكاملين.

من جهته أعرب السيد السفير عن اعتزازه بهذا اللقاء، مشيدا بالاهتمام الذي يوليه المغرب لتطوير علاقاته مع جمهورية بنما. كما أبدى السيد السفير إعجابه بالمستوى التنموي بالمملكة والأوراش التي تم إطلاقها خلال العقدين الماضيين بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وأبرز السيد توماس أونطونيو دور الدبلوماسية البرلمانية في تقريب وجهات النظر بين البلدين، خاصة بعد زيارتي رئيس مجلس المستشارين الأخيرتين لبنما في فبراير 2022 وماي 2023، وما تخللها من لقاءات ومباحثات مثمرة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين البنميين.

ودعا السيد السفير في هذا الصدد إلى استثمار هذه الدينامية من أجل تذليل العقبات وكل ما يمكن أن يعيق تنمية العلاقات بين البلدين الصديقين.

❖ مجلس المستشارين ينظم بشراكة مع مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة ندوة موضوعاتية جهوية في موضوع "التنمية الجهوية: رهانات التخطيط وتحديات التنزيل"

في إطار التحضير لأشغال الملتقى البرلماني الخامس للجهات المزمع تنظيمه يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023 في موضوع "تحرير النمو الاقتصادي عبر المجالات الترابية"، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة يوم الخميس 16 نونبر 2023 ندوة موضوعاتية حول "التنمية الجهوية: رهانات التخطيط وتحديات التنزيل.

وقد انكبت أشغال هذه الندوة، على محورين مركزيين:

- التخطيط الاستراتيجي الجهوي ورهان تحقيق التقائية الاستراتيجيات القطاعية؛
- تنفيذ مشاريع التنمية الجهوية: سؤال الحكامة وإكراهات التمويل.

وفي كلمة له خلال الجلسة الافتتاحية، أبرز رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة أن الندوة، وهي الخامسة والأخيرة ضمن تحضيرات الملتقى البرلماني الخامس للجهات المزمع تنظيمه في 20 من شهر دجنبر القادم في موضوع "تحرير النمو الاقتصادي عبر المجالات الترابية"، تسعى إلى مواجهة تحدي تطوير مقاربات مبتكرة للحكامة الترابية ترتكز على تحقيق التكامل بين الدولة والجهات، وتطوير نظم اقتصادية محلية مندمجة، وإعداد التراب وفق مقاربة شمولية ومندمجة.

وفي هذا السياق، اعتبر السيد ميارة أن التنمية الجهوية، باعتبارها مفهوما متقدما لتفعيل الجهوية، تصطدم بمجالات أكثر تعقيدا، يتداخل فيها الاعتبار المفاهيمي والمنهجي (مفهوم التنمية الترابية ومقاربة التدخل) والإطار المؤسساتي (اللاتمركز واللامركزية)، وتعدد الفرقاء (الدولة، الجماعات الترابية، القطاع الخاص، مكونات المجتمع المدني)، مشددا على ضرورة وضع أشكال التدخل والآليات المنهجية والتمويلية والمؤسساتية والتشريعية التي من شأنها تسريع تفعيل الجهوية المتقدمة وتشجيع الالتقائية في تدخلات مختلف المتدخلين.

واعتبر السيد رئيس مجلس المستشارين أن مكانة الصدارة والاختصاصات التي تحظى بها الجهة في مجال التنمية الاقتصادية، يؤهلها لكي تبقى المستوى الترابي الأنسب لتحقيق التقائية الاستراتيجيات التنموية القطاعية ولتحقيق الانسجام بين جهود وأشكال تدخل كافة الفاعلين المعنيين بالتنمية الجهوية، معربا عن الأمل في أن تفضي الندوة إلى بلورة خلاصات تشكل أرضية للتداول والنقاش ضمن أشغال الملتقى البرلماني الخامس للجهات، في أفق استشراف عناصر خارطة طريق مندمجة لتحرير النمو الاقتصادي عبر المجالات الترابية.

من جهته، أكد رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، السيد عمر مورو، أن موضوع الندوة له راهنيته على مستوى الممارسة الترابية ومواجهة تحديات التنمية التي يسعى المغرب إلى تجاوزها، كما تعكس الندوة مدى الاهتمام الاستراتيجي بورش الجهوية التي تراهن عليها المملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية والاندماج الترابي .

وأضاف أن أهمية الندوة تكمن أيضا في كونها تأتي في سياق مسلسل التنمية المضطرد الذي يعرفه المغرب على أكثر من مستوى وتوسيع دائرة المشاركة الترابية في الاستراتيجيات الوطنية، والسعي لإشراك كافة المتدخلين المؤسساتيين والمدنيين والقطاعيين في الأوراش التنموية المهمة، مبرزا أن ورش الجهوية المتقدمة نموذج مغربي تنموي وديموقراطي متميز يضمن التطور والعدالة في مختلف أشكالها، كما يضمن المشاركة الفعالة للمجتمع ككل وبكل أطيافه.

ورأى السيد مورو أن رهانات التنمية تقاس بمدى تنزيل وتقدم المشاريع وتفعيل عمل المؤسسات والتخطيط وعقلنة التدبير وفق منهج تشاركي جهوي ومحلي، وكذا عبر تحديث الإدارات وتوفير موارد بشرية نوعية كما وكيفا وترشيد وتوفير موارد مالية مناسبة وتحقيق التكامل والانسجام بين المتدخلين، إضافة الى العمل بجدية لتجاوز مكامن الضعف وتشخيص الحاجيات والاستغلال الأمثل للمؤهلات وتحديد الأولويات وضمان نجاعة التنفيذ.

❖ فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ينظم يوما دراسيا حول موضوع "قانون مهنة العدول".

نظم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 14 نونبر 2023 يوما دراسيا بتعاون مع النقابة الوطنية لعدول المغرب المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين حول موضوع "قانون مهنة العدول: إشكاليات التطبيق ومداخل التعديل"، وذلك تحت الرئاسة الفعلية للسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين والكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وتم خلال هذا اليوم الدراسي تسليط الضوء على عدد من الإشكاليات القانونية المرتبطة بممارسة هذه المهنة وكذا الإكراهات التي تواجهها، عبر التطرق إلى مجموعة من المواضيع منها "قراءة في مضامين مشروع قانون رقم 16.22 المتعلق بمهنة العدول"، و"مهنة العدول وإشكالية التحول الرقمي"، و"إشكالية التوثيق العدلي بالخارج"، و"عوائق تطوير مع مهنة العدول".

وفي كلمة بالمناسبة، أكد رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، على ضرورة الحفاظ على مهنة العدول وتطوير أدائها والوقوف على الإشكاليات الحقيقية المتعلقة بها، وذلك في إطار مشروع قانون رقم 16.22 المتعلق بهذه المهنة.

وأوضح السيد ميارة أن مسار مهنة العدول "في تألق مستمر بفضل الممارسين لهذه المهنة منذ بداية الاستقلال، والذين وضعوا اللبنات الأولى لقانون هذه المهنة، التي تدخل في إطار خطة العدالة"، داعيا إلى "الحفاظ على هذا الإرث التاريخي الذي ارتبط بمقومات الدولة المغربية وهويتها"، متعهدا في هذا السياق بالعمل على تجويد مشروع القانون المذكور.

من جهته، أعرب رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، عبد اللطيف مستقيم، عن دعمه لمطالب العاملين في مهنة العدول في إطار إصلاح قانون خطة العدالة "بهدف تعزيز دور التوثيق العدلي والإرتقاء به إلى المستوى الذي يليق بأهميته في هذا العصر".

وأبرز السيد مستقيم أن تنظيم هذا اليوم الدراسي يأتي في إطار دينامية لافتة تميز عمل الفريق بمجلس المستشارين، سواء من ناحية الرقابة أو على مستوى الأداء التشريعي، مشيدا بالتعاون الوثيق بين الفريق والنقابة الوطنية لعدول المغرب من أجل العمل على الرفع من مستوى هذه المهنة.

من جانبه، تطرق الكاتب الوطني للنقابة الوطنية لعدول المغرب، إدريس العلمي، إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بمهنة العدول، ومنها التلقي الثنائي للعقود والإشهادات، حيث أكد على "ضرورة منح العدول الحق في التلقي الفردي على غرار مهنة التوثيق، تماشيا مع دستور 2011 الذي أقر المساواة بين الفئات المهنية".

ودعا السيد العلمي إلى عصرنة المهنة التي تتميز بالقرب من المواطنين "مما يستدعي التفاتة من الجهة الوصية لإدماج مهنة العدول في مسار التحديث". عن ومع

❖ مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقارب سؤال الدولة الاجتماعية في ضوء مشروع القانون المالي لسنة 2024.

نظمت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين يوم الأربعاء 15 نونبر 2023 يوما دراسيا حول موضوع: **"مشروع قانون المالية لسنة 2024 وسؤال الدولة الاجتماعية"**، وذلك بمشاركة ممثلي القطاعات الوزارية المعنية وأكاديميين وباحثين مختصين، وحضور أعضاء بالمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل والنقابات الوطنية ومستشارين برلمانيين.

وفي كلمة له باسم كلمة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين أكد المستشار البرلماني السيد لحسن نازهي، أن المجموعة الكونفدرالية دأبت على مواكبة مهامها البرلمانية بتنظيم لقاءات دراسية وندوات علمية من أجل مقاربة جميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطروحة على المجتمع وذلك للرفع من قدراتها الترافعية لتجويد التشريع وممارسة مهامها الرقابية.

وأوضحت الكلمة، أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 موضوع مناقشة هذا اليوم الدراسي، يشكل محطة هامة تمكن من الوقوف على مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها وتقييم الاختيارات التي تعتمدها وكذا مساءلتها حول السياسات العمومية وبسط مختلف الآراء والمواقف حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية المتبعة من طرفها.

وأبرزت كلمة المجموعة الكونفدرالية، أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 الذي اعتمد كسابقيه بصفة أساسية على المداخيل الضريبية لتمويل الميزانية يمثل تناقضا ما بين اعلان الحكومة عن تعزيز أسس الدولة الاجتماعية و تمرير إجراءات لا شعبية، علاوة على كونه أنه قد أُعد خارج كل مقاربة تشاركية على إثر انحباس الحوار الاجتماعي ومحاولة إفراغه من مضمونه التفاوضي واستمرار تملص الحكومة من التزاماتها وتعاقداتها المتضمنة في اتفاق 30 أبريل 2022 خاصة تحسين الدخل، و النموذج الصارخ عن اعتماد هذه المنهجية هو ما تعرفه الساحة التعليمية من احتقان.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma